التعبير الحضاري عن الاختلاف بالرأي

الشيخ إبراهيم خليل عوض الله
الوكيل المساعد لدار الإفتاء الفلسطينية
مفتي محافظة رام الله والبيرة

ضرب من الوهم والخيال تصور اتفاق الناس في جميع المواقف والآراء، فمن الطبيعي والمنطقي أن تختلف وجهات النظر، بناء على تعدد القناعة والمصالح والاجتهاد لدى الناس، وهذا التبيان مشاهد في المجتمعات الكبيرة والصغيرة، على مختلف مشاربها وأزمانها وأماكنها، غير أن طريقة تعاطي الناس مع هذه الظاهرة تتباين بينهم، فبعضهم يتعامل معها بواقعية، فيفهم الآخر، ويتوقع وجود المخالف، ويحاوره بالحجة والبرهان، ويستخدم في التعامل معه أساليب حضارية، ترتكز على المجادلة بالتي هي أحسن، وتتوقع احتمالات الصواب والخطأ في المواقف الاجتهادية، دون أن يدعي احتكار الحقيقة في ذلك، وهؤلاء عمادهم القانون، ومنهجهم النظام والانضباط، وقيمهم المثل العليا.

وفي المقابل هناك صنف آخر من الناس منهجهم التعصب الأعمى، والكراهية البغيضة، فيزعمون امتلاك الحقيقة، ويدعون أنهم على الصواب المطلق دون سواهم، ترى عقولهم صخوراً عاتية، يستخدمون الضرب والشتم والقتل وسائل وأساليب للوصول إلى غاياتهم، ويستحوذون بالقوة والبطش على ما يمكنهم الوصول إليه من المنافع المادية والمعنوية، وما حديثهم عن المثل سوى للتضليل والخداع، بدليل أنهم ما يلبثون أن يلقوا بها جانباً، في الوقت الذي تتاح لهم فيه صولة أو جولة.

والإسلام الحنيف لا يفترض اجتماع آراء المسلمين حول كل الأمور، ففي مربع الاجتهاد ومستجدات الأمور يمكن تعدد الآراء، ولكن بشرط أن لا يفسد ذلك الود بينهم، وأن لا يحرف بوصلتهم عن وجهتها الشرعية، غير أن المسلمين في كثير من الأحيان يتجاهلون التوجيهات القرآنية ذات الصلة بهذا الشأن، فيرجعون فيما يتنازعون فيه إلى المزاجيات والأهواء والانتماءات الفصائلية والحزبية، ويتبادلون أوصاف التخوين والتكفير والسباب والشتائم، انتصاراً لمذاهبهم وآرائهم، وتعصباً لانتماءاتهم، ويمارسون القمع والقهر والكبت للحريات الفكرية والتعبيرية، ما استطاعوا لذلك سبيلاً، ومن ملك زمام أمر استحوذ على خيراته، وجعلها حكراً عليه وصواحبه، وعن ملاحقة المخالفين حدث ولا حرج، فلو استطاع أسودهم أن يمنع الماء والهواء عن أبيضهم لفعل دون وجل، وتبلغ الملاحقات ذروتها حين ينزل الأذى البدني بالمخالف، بل التصفية الجسدية له، بأقسى الأساليب وأشنع الوسائل والأدوات، ويعبر هذا المنحى المنحرف عن قلب واضح لظهر المجن لكثير من التوجيهات القرآنية الخاصة بالحث على

العدل والإنصاف والقسط والموضوعية سواء مع المخالف أم الموافق من الخصوم والأطراف، وشواهد هذه التوجيهات كثيرة، منها قوله تعالى: ﴿يا أيها الذين امنوا كونوا قوامين لله شهداء بالقسط ولا يجرمنكم شنان قوم على ألا تعدلوا اعدلوا هو اقرب للتقوى واتقوا الله إن الله خبير بما تعملون﴾ ([1]).

وكثير من المسلمين المغلوبين على أمرهم يحلمون أن يستيقظوا يوماً ليجدوا أنفسهم في مجتمع يحترم كرامة الإنسان وحريته، ويعترف بحقه في الحياة والعيش الكريم، وإبداء الرأي دون وجل ولا خوف في إطار المحافظة على الثوابت والأصول الشرعية، ومراعاة منظومة القيم والمثل العليا التي جاء بها إسلامهم الحنيف، الذي أمر بالشورى دون أن يكمم الأفواه، أو يلاحق المخالفين الذين وجدوا لأنفسهم مكاناً في حضرة النبي الكريم محمد صلى الله عليه وسلم، ألم تتعد آراء الصحابة حول مسائل عديدة، كما حصل حين بحثت قضية أسرى بدر، أو عند مناقشة أمر الخروج لملاقاة العدو في غزوة أحد أو البقاء في المدينة، وكان صلى الله عليه وسلم يسمع الآراء، ويثني عليها ويرجح بعضها أحياناً، ولم يكن مقبولاً من أحد أن يتعصب لرأيه واجتهاده، حتى لو كان أبو بكر الصديق أو عمر بن الخطاب، وهما غنيان عن التعريف بمنزلتهما ومكانتهما عند الرسول صلى الله عليه وسلم وبقية المسلمين، فكم مرة تلو أخرى حدثت الاختلافات في آراء الصحابة ولم تنفذ الخلافات إلى الساحات الدموية إلا حين حدث انحراف بالبوصلة عن مسارها الشرعي الذي رضيه النبي صلى الله عليه وسلم لأمته بتوجيه من ربه جل شأنه.

وفي هذا الزمان الذي نرجو الله أن يشهد الصحوة الإسلامية لا الغفلة عن مبادئ الإسلام وأحكامه وقيمه، يؤمل أن يبادر من بيدهم زمام الأمور للأخذ بالمنهج الذي يحلم به عامة المسلمين وخاصتهم في يقظتهم ومنامهم، والذي ينطلق من تقوى الله فيهم، ويتضمن معايير للتعامل القويم على مستوى الفرد والجماعة والعلاقة مع الأصدقاء والأعداء، وهو منهج أصيل متجذر في مبادئ الإسلام وشريعته وقيمه، وممكن الممارسة والتطبيق، وما يشاهد من ممارسات أخلاقية، وتقيد الراعي والرعية بمعايير وضوابط في واقع كثير من الدول والمجتمعات الأجنبية لدليل على أن العمل بما جاء في الإسلام من مبادئ وشريعة وقيم يمكن أن يجد طريقه للتطبيق لو وجدت النوايا الصادقة والعزم الأكيد على فعل ذلك، فما هي بمثاليات خيالية، وإنما المشكلة في عقلية الجانب البشري وإرادته وممارسته على أرض الواقع.

فلا يملك أحد أن يذم واقعاً يحتكم فيه الناس للغة الحوار والمحاجة العقلية، والخضوع لرأي الناخب في اختيار الممثلين والرؤساء وأعضاء المجالس، ففي مثل ذاك الواقع يدافع الناس عن وجهات نظرهم وآرائهم، وينافحون عن قناعاتهم بوسائل مشروعة وقنوات حضارية، يحتكم الجميع فيها في نهاية المطاف

لصندوق الاقتراع، وفور إعلان نتائج الانتخاب يعترف المهزوم للفائز بانتصاره، ويسارع لتقديم التهاني له، ويمد يده للتعاون البناء معه فيما يحقق المصالح العليا لمجتمعه ودولته وشعبه وقيمه، ويدعو مؤيديه لفعل ذلك. وأمام هذه المشاهد يتساءل المرء عن سبب حرمان المجتمعات العربية من أن تجري فيها الأمور على هذا الغرار، ووفق هذا الشكل، وقد تشمل الإجابة عن هذا التساؤل أبعاداً مختلفة، فقد يكون من أسباب ذلك طريقة التنشئة ومناهج التربية، وقد يكون منها القهر والاستحواذ والتعصب الأعمى، وقد تساهم أبعاد وأسباب أخرى في إفراز هذا الحرمان، مع التأكيد على براءة مبادئ الإسلام وشريعته من وزر ذلك، فالإسلام جعل الأمر شورى بين المسلمين، وأمرهم بمبايعة من اختاروه زعيماً، ووجههم للتصرف بحزم مع من يحاول شق الصف، وفي الوقت نفسه حث عليه الصلاة والسلام على التحلي بالصبر عند مشاهدة أخطاء الأمراء، فقال: "**مَنْ رَأَى مِنْ أَمِيرِهِ شَيْئًا يَكْرَهُهُ فَلْيَصْبِرْ عَلَيْهِ فَإِنَّهُ مَنْ فَارَقَ الْجَمَاعَةَ شِبْرًا فَمَاتَ إِلَّا مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً**". ([2])

[1] سورة المائدة: آية 8.
[2] صحيح البخاري، كتاب الفتن، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم سترون بعدي أمورا تنكرونها.